البنك الزراعي السوداني ودوره في التمويل الاصغر (2000 - 2012م) (دراسة تحليلية)

د.إســـحق احمـــد محمـــد عيســـى

أستاذ الاقتصاد المساعد – كلية الاقتصاد والدراسات التنموية – جامعة الضعين

المستخلص:

تناولت الورقةدور البنك الزراعي السوداني في التمويل الأصغروهدفت الورقة إلىالتعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ قرارات التمويل الأصغر، و التعرف على مخاطر التمويل الأصغر وكيفية تجنبها ، و التأكيد على أهمية القوائم المالية كمصدر للمعلومات عن طالبي التمويل الأصغر وبالتالي اتخاذ قرارات تمويلية سليمة.استخدمت الورقة المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث والفرضيات ، والمنهج التاريخيللاستدلال بالدراسات السابقة ذات الصلة ، والمنهج الاستقرائيوذلك لاختبار صحة فرضيات البحث ،والمنهج الوصفيويتمثل في دراسة الحالة . توصلت الورقة إلى مجموعة من النتائج من اهمها يقوم البنك الزراعي بدور ايجابي بعملية التمويل الاصغر . و حقق صغار المنتجين نجاحاً محدوداً في المشروعات التى قام البنك الزراعي بتمويلها . وخرجت الورقة بمجموعة من التوصيات من اهمها على ادارة البنك رفع حجم تمويل صغار المنتجين وذلك للمساهمة في مواكبة التغيرات الاقتصادية . على ادارة البنك وضع التمويل الزراعي في الاولوية القصوى على كافة اشكال التمويل

الكلمات المفتاحية : البنك الزراعي ، التمويل الاصغر.

The Sudanese Agricultural Bank and its role in microfinance (2000- 2012)

Dr. Ishag Ahmed Mohamed Eissa

Abstract:

The paper dealt with the role of the Sudanese Agricultural Bank in microfinance. The paper aimed to identify the qualitative characteristics of accounting information and how to benefit from it in making microfinance decisions, identify the risks of microfinance and how to avoid them, and stress the importance of financial statements as a source of information for microfinance applicants and thus take Sound financing decisions. The paper used the deductive approach to determine the research axes and hypotheses, the historical approach to infer relevant previous studies, the inductive approach to test the validity of research hypotheses, and the descriptive approach represented in a case study.

The paper reached a set of results, the most important of which is that the Agricultural Bank plays a positive role in the microfinance process. Small producers achieved limited success in the projects financed by the Agricultural Bank. The paper came out with a set of recommendations, the most important of which is that the bank's management should raise the volume of financing small producers in order to contribute to keeping pace with economic changes. The management of the bank should place agricultural financing in the highest priority over all forms of financing.
Keywords: Agricultural Bank - Microfinance

مقدمة:

تلعب المحاسبة دوراً مهماً في جميع المنشآت، حيث تقدم المعلومات المحاسبية عن الأعمال والعمليات المالية لمستخدمي هذه المعلومات بما يساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية المتوفرة لدى المنشأة استخداماً أفضل بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المستقبلية للمنشأة. ومهما اختلفت القرارات التي يتم اتخاذها (قرارات استثمارية، قرارات تمويل، قرارات توسع، قرارات إحلال أو استبدال لخطوط إنتاج جديدة) فإن هذه القرارات تكون ذات فائدة لحياة المنشأة إذا تم الاهتمام بالتقارير المالية وما تحتويه من معلومات يمكن استخدامها في ترشيد القرارات الإدارية ، وعلى وجه التحديد القرارات التمويلية. ومع تطور المنشآت وظهور التقنيات واستخدام التكنولوجيا الحديثة التي شكلت طفرة في عالم المنافسة، كان لا بد من الحصول على التمويل الكافي للاستفادة من هذه الميزة التنافسية، وبما أن الأموال التي تكون متوفرة للمنشأة قد لا تكفي لذلك، ظهرت الحاجة للتمويل من مصادر خارجية مما استدعى حاجة موفري التمويل للمعلومات والتقارير المحاسبية والمالية الملائمة لاتخاذ قرارات التمويل. ومن أهم مصادر التمويل الخارجية التمويل الأصغر الذي اتسع مفهومه خاصة مع بداية القرن الحادي والعشرين ليشمل مختلف المنشآت التجارية والخدمية منها، حيث يعتبر التمويل الأصغر خاضعاً للموقف المالي للبنك أو المؤسسة المالية وجدوى المشاريع الممولة مما جعله ميداناً للدراسات والبحوث نظراً لما يمثله من أهمية اقتصادية واجتماعية.

مشكلة الورقة:

تكمن المشكلة الأساسية لهذا البحث في أنه نظراً لوجود إدارة تتخذ قراراتها متجاهلة للتقارير المالية والتوصيات الموجهة من قسم المحاسبة، أو عدم إلمام الإدارة الكافي بالمعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات، فإن القرارات التي سوف يتم اتخاذها ستكون قرارات غير رشيدة وقد تؤدي إلى انحرافات في أداء المنشأة، وأيضاً تكمن مشكلة البحث في أن التمويل الأصغر قد لا يستوفي الشروط التي يمول من أجلها المشروع مما يؤدي تدهور الموقف المالي بالنسبة للبنك والعجز لصاحب المشروع الممول. كما تناقش مشكلة البحث مدى نجاح تجربة التمويل الأصغر في السودان، ومدى نجاح البنك الزراعي في تمويل المشاريع الزراعية الصغيرة.

أهمية الورقة:

تنبع أهمية البحث من أهمية المعلومات المحاسبية نفسها وأثرها الكبير في ترشيد قرارات منح التمويل الأصغر، وأهمية وجود منهجية معينة متبعة لاتخاذ القرارات التمويلية، بما يؤدي لتلافي أو تقليل المخاطر المرتبطة بالتمويل الأصغر، وكذلك تنبع من أهمية الموائمة بين ربحية وسيولة البنك عند دراسة المقترحات التمويلية المقدمة بواسطة العملاء.

أهداف الورقة:

يمكن أن تتمثل أهداف البحث الأساسية في:

1. التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ قرارات التمويل الأصغر.
2. التعرف على مخاطر التمويل الأصغر وكيفية تجنبها.
3. التأكيد على أهمية القوائم المالية كمصدر للمعلومات عن طالبي التمويل الأصغر وبالتالي اتخاذ قرارات تمويلية سليمة.

فرضيات الورقة:

يسعى البحث إلى اختبار الفرضيات الآتية:

1. المعلومات المحاسبية (ممثلة في القوائم المالية) تعد إحدى المصادر المهمة التي يعتمد عليها متخذي قرارات منح التمويل في البنوك.
2. يؤدي عدم جدوى مشرعات التمويل الأصغر بالإضافة إلى عدم الإلمام بالموقف المالي للبنوك إلى دخول الموقف المالي للبنك وعجز أصحاب المشاريع الممولة .
3. هنالك الكثير من المعوقات المحاسبية والاقتصادية تحد من النجاح في تجربة التمويل الأصغر في السودان .
4. حققت تجربة التمويل الأصغر نجاحاً محدوداً يتمثل في نجاح بعض المشاريع الصغيرة الممولة بواسطة البنك .

مناهج الورقة:

تم استخدام المناهج التالية في هذا البحث:

- المنهج الاستنباطي: لتحديد محاور البحث والفرضيات
- المنهج التاريخي: للاستدلال بالدراسات السابقة ذات الصلة
- المنهج الاستقرائي: وذلك لاختبار صحة فرضيات البحث
- المنهج الوصفي: ويتمثل في دراسة الحالة

حدود الورقة:

الإطار الزماني للورقة:

تمثل الفترة من العام 2000م إلى العام 2013م الإطار الزماني للبحث .

الإطار المكاني للورقة:

تعتبر جمهورية السودان الإطار المكاني للبحث.

دور البنك الزراعي السوداني في التمويل الأصغر

أداء البنك في مجال التمويل الزراعي

من أهم نجاحات برنامج الإنقاذ الاقتصادي تحريك جمود الاقتصاد السوداني وتوسيع قاعدة المشاركة في الإنتاج خاصة الزراعي مما أدى لزيادة الطلب على التمويل الزراعي في مجالات الإنتاج المختلفة ورغم أن التمويل الكلي لم يف بمتطلبات واحتياجات التمويل الزراعي فإن مساهمات البنك في هذا الجانب من تمويل نقدي مقارنة بما تقدمه بيوتات التمويل الأخرى ، أو استيراد مستلزمات الإنتاج التي وفرها البنك الزراعي تعطي دوراً فاعلاً له وإسهاماً مقدراً لا تخطئه العين .[1]

دور البنك في مجال التمويل التنموي :

1. ساهم البنك الزراعي بفعالية في الجهود الموجهة لتوسيع قاعدة الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية وتأمين الغذاء .[2]
2. ساهم البنك الزراعي بفعالية في تمويل العديد من المحاصيل الزراعية التصديرية والتي ساهمت في زيادة الحصيلة من العملات الحرة .
3. ساهم البنك بجهود مقدرة في تلبية وتوفير احتياجات التنمية الزراعية من مستلزمات الإنتاج من آليات ومعدات ومدخلات إنتاج .
4. استطاع البنك وعبر خدماته في مجال الإقراض الزراعي تطوير أساليب الإنتاج وتحديث وسائله التقليدية بالزراعة المروية والتقليدية كإدخال وحدات الري بديلاً للساقية والشادوف واستخدام الآلة في مراحل تحضير الأرض الزراعية ومراحل الزراعة والحصاد[3]
5. استطاع البنك الزراعي وعبر تسهيلات الهيئات الدولية إدارة المكون الائتماني لتنفيذ العديد من المشروعات التي تخدم أهداف التنمية الريفية .
6. استطاع البنك أن يحقق انتشاراً جغرافياً واسعاً بمعظم مناطق الإنتاج فأصبحت خدماته في متناول القطاعات العريضة من صغار المنتجين الذين يشكلون قاعدة التنمية الاجتماعية بالبلاد مما انعكس في دعم استقرارهم وارتباطهم بمناطقهم وتنميتها وزيادة دخولهم والارتقاء بمستوى معيشتهم .[4]

أداء البنك في مجال العمل التجاري :

كان من أهم الأهداف التي وضعتها خطة البنك هو الاستقلال المالي وتوفير موارد ضخمة لتغطية الطلب على التمويل الزراعي واستيراد مدخلات الإنتاج لدفع عجلة التنمية وقد ظل البنك الزراعي ينفرد باستيراد المدخلات الرأسمالية كالجرارات وملحقاتها والحاصدات ووحدات الري ... الخ والتي كانت في السابق تمول من وزارة المالية عن طريق القروض ومن مصادر بنك السودان ولكن في السنوات الأخيرة (1992/91م) وحتى الآن انقطعت القروض والمنح من المؤسسات الدولية

والإقليمية إلا القليل وانحصر تمويل بنك السودان وبعض البنوك المتخصصة في مجالات محددة لاستيراد المدخلات سريعة الاستعمال كالأسمدة والمبيدات وترك للبنك الزراعي استيراد المدخلات الرأسمالية ولقد بلغت جملة ما استورده البنك خلال هذه السنوات أكثر من 180 مليون دولار قام البنك وعبر جهازه التجاري بسداد ما يقارب 158 مليون دولار حتى نهاية عام 1996م رغم انها اتفاقيات قصيرة الأجل عالية التكلفة مما ساهم بفعالية في تقليل الآثار الطبيعية الناجمة عن تحجيم التسهيلات التجارية طويلة الأجل .[5]

أداء البنك في مجال العمل المصرفي :

رغم أن العرف السائد هو أن البنوك الزراعية مؤسسات لإعطاء القروض فقط إلا أن البنك الزراعي قد أخذ بتجارب بعض الدول والبنوك الزراعية في مجال استقطاب الودائع والمدخرات من الجمهور خاصة في الريف ، ونفذ المصطلح الحديث للبنك الشامل في زيادة الموارد وتوزيعها وذلك بانتشاره في ولايات السودان المختلفة واستطاع تطوير نفسه في هذا المجال والذي كان عبارة عن عشرة نوافذ مصرفية حتى عام 1989م إلى أن أصبحت كل فروعه ، ذات نشاط مزدوج وأصبحت له علاقات دولية ومراسلين بالخارج مما سهل عليه إجراءات تصدير المحاصيل السودانية واستيراد المدخلات .[6] وفي هذا المجال نكتفي بتقديم شهادة اتحاد المصارف العربية في إصدارته (مجلة المصارف العربية) نوفمبر 1996م والتي قامت بتقييم البنوك السودانية لعام 1995م وحسب دراسة اتحاد المصارف العربية فإن عدد المصارف السودانية بلغ 28 مصرفاً منها 3 مصارف تجارية وطنية قطاع عام 18 مصرف تجاري مشتركاً و 7 مصارف متخصصة وقد جاء ترتيب البنك الزراعي السوداني ضمن العشرة مصارف الأولى من حيث كفاءة رأس المال كان ترتيبه الثاني ،[7] من حيث حجم التمويل كان ترتيبه الرابع ومن حيث الموجودات كان ترتيبه الرابع .

كما ان البنك الزراعي يتمتع بعضوية عدد كبير من مؤسسات التمويل والتسويق الإقليمية والدولية مثل بنك التنمية الإسلامي ، اتحاد مؤسسات التمويل التنموي التابع لبنك التنمية الإسلامي ، الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والرابطة الإقليمية لمؤسسات التسويق الزراعي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا . وأصبحت مساهمة العمل المصرفي تمثل حجماً مقدراً في إيرادات البنك الزراعي السوداني وصلت إلى 18.6 % من جملة الإيرادات وتتمثل هذه الإيرادات في كافة الأعمال المصرفية التي يمارسها البنك الزراعي السوداني من فتح للحسابات الجارية وودائع الاستثمار وصرف الشيكات والحوالات المالية وإصدار خطابات الضمان للعمليات التجارية المختلفة والتعامل في النقد الأجنبي بيعاً وشراءاً وتمويلاً .

أما من ناحية هوامش الأرباح ونظراً للطبيعة التنموية للبنك الزراعي فقد ظلت دوماً هي الأدنى مقارنة بالمصارف التجارية الأخرى ((8)) .

جدول (1) : تطور محفظة التمويل للفترة 2006م – 2007م

(SDG 000.000)

البيان	رصيد التمويل 2006م	رصد التمويل 2007م
القطاع الخاص والتعاوني	430	463
مؤسسات قومية	130	277
مشاريع ولايات	28	40
الإجمالي	588	780

المصدر : إدارة الإحصاء والمعلومات بالبنك الزراعي

جدول (2) التمويل الممنوح حسب الصيغ خلال العام 2007م

(SDG 000.000)

الصيغة	التمويل الممنوح
مرابحات قصيرة	210.3
مرابحات متوسطة	91.3
سلم	69.3
مقاولة	6.7
مشاركات	0.2
إجمالي	377.8

المصدر : إدارة الإحصاء والمعلومات بالبنك الزراعي

جدول (3) : استرداد التمويل خلال الفترة 2001م-2007م

(SDG 000.000)

العام	إجمالي المستحق	المسدد	نسبة التحصيل
2001م	69	48	% 70
2002م	80	54	% 67
2003م	183	143	% 78
2004م	203	160	% 79
2005م	210	150	% 70
2006م	290	200	% 69
2007م	400	276	% 69

المصدر : إدارة الإحصاء والمعلومات بالبنك الزراعي

مساهمة القطاعات في حجم التمويل :

جدول (4) : أداء القطاعات الجغرافية في إجمالي التمويل

القطاع / العام	2003م	2004م	2005م	2006م
الشمالية	% 10	% 12	% 12	% 9
نهر النيل	% 9	% 15	% 15	% 12
الخرطوم	% 8	% 8	% 7	% 7
الأوسط	% 39	% 29	% 30	% 31
النيل الأبيض	% 9	% 8	% 9	% 12
الشرقي	% 14	% 15	% 9	% 13
الجنوبي	% 2	% 2	% 1	% 2
دارفور	% 3	% 4	% 8	% 5
كردفان	% 5	% 7	% 10	% 9
إجمالي	% 100	% 100	% 100	% 100

المصدر : إدارة الإحصاء والمعلومات بالبنك الزراعي

جدول (5) : موقف التحصيل للأعوام 2002م-2006م

(SDG 000.000)

العام	إجمالي المستحق	المسدد	الرصيد	النسبة %
2002م	0.080	0.054	0.026	% 67
2003م	0.129	0.093	0.037	% 71
2004م	0.203	0.159	0.043	% 79
2005م	0.218	0.153	0.065	% 70
2006م	0.289	0.203	0.087	% 70

المصدر : إدارة الإحصاء والمعلومات بالبنك الزراعي

دور البنك في تعبئة المدخرات :

نظراً لضعف المواد الذاتية للبنك الزراعي فقد سعى البنك جاهداً لتوظيف موارده بابتداع العديد من الوسائل شملت انتهاج سياسة التوسط المالي لتغطية الفجوة النقدية وذلك بالانتشار الواسع في الريف لجذب المدخرات الريفية كما عمل البنك على تطبيق الصيغ الإسلامية وبالتركيز على صيغة السلم التي تلعب دوراً مهماً في حفظ القيمة ودرء آثار التضخم وتدهور القيمة المستردة للتمويل التنموي كما عمد البنك إلى انتهاج سياسة تشجيع الصادرات لزيادة محصلة النقد الحر المتاح للبنك لاستجلاب مستلزمات الإنتاج واللجوء للتسهيلات التجارية نتيجة لتوقف المنح والقروض الميسرة والتي كانت تمثل العمود الفقري في هيكل التمويل وتوفير مستلزمات الإنتاج والاتجاه للتعامل على أساس تجاري في بيعها والعمل على رفع كفاءة الاستخدام

وحفظ تكلفة الإقراض وتشجيع الاستثمارات المشتركة مع المستثمرين المحليين والأجانب كما اتجه البنك نحو تطوير العمل باستعمال الحاسب الآلي والاتجاه لعمل شبكة تربط جميع فروع البنك الزراعي وقد سعى البنك حثيثاً لزيادة موارده وتوزيعها وبالتالي استقطاب الودائع والمدخرات من الجمهور خاصة في الريف .[9]

جدول (6) : أرصدة الودائع للبنك الزراعي للفترة من 2001م-2005م (SDG 000.000)

العام	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م
أرصدة الودائع	0.029	0.034	0.046	0.058	0.141

المصدر : إدارة الإحصاء والمعلومات بالبنك الزراعي

دور البنك الزراعي السوداني في تمويل صغار المنتجين :

تعددت المفاهيم حول التمويل الصغر ونميل هنا إلى التعريف الذي يقول بأن التمويل القصير هو عبارة عن تقديم خدمات القروض والودائع والخدمات المالية الأخرى إلى الأسر الفقيرة وصغار المستثمرين على أسس الاستدانة طويلة الأجل ((10)) . ونسبة لأهمية أنشطة الصناعات الصغيرة ودورها في تحريك الموارد البشرية واستقطاب الطاقات العاطلة فقد أولتها الإستراتيجية القومية الشاملة حتى عام 2002م اهتماماً خاصاً لتحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات والاستفادة من الموارد المحلية مما دفع بالقطاع المصرفي للعمل على إصدار القوانين واللوائح التي تشجع تمويل هذه الأنشطة .[11]

سعى البنك الزراعي ومنذ إنشائه لتمويل صغار المزارعين والمنتجين وأسرهم ويتسق ذلك مع ما جاء بالفقرة الرابعة من قانون البنك الزراعي لسنة 1957م والتي تهدف لتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لصغار المزارعين للنهوض بالزراعة والصناعة المتعلقة بها . وقد بدأ البنك بتمويل هذه القطاعات منذ عام 1978م بالتعاون مع صناديق التمويل الدولية وله تجارب عديدة منها على سبيل المثال تجربة التجمعات التعاونية بأم رواية ، تجربة التنمية الريفية بجبال النوبة 1984م ، مشروع النيل الأبيض للخدمات الزراعية ، وقد خصص المشروع مكون خاص بالمرأة الريفية في منطقة النيل الأبيض ومن أهدافه زيادة الإنتاج ودخل الأسرة ، مشروع شمال كردفان للتنمية الريفية ومن أهم أهدافه تحسين مستوى المعيشة والتجمعات السكانية بمنطقة المشروع بزيادة موارده لمقابلة الجفاف والكوارث الطبيعية وتأمين الغذاء وهو يقدم خدماته لكل أفراد المجتمع بما فيها المرأة التي تعتبر عنصر فعال في هذه المنطقة ، شجعت الإستراتيجية القومية الشامل المنتهية في عام 2002م التوسع وترقية الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة كأحد وسائل مقاومة الفقر وكان أهم موجهاتها تزويد 2 مليون أسرة بوسائل الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتشجيع الاعتماد على الذات .

يقدم البنك الزراعي تمويله في الصورة النقدية والعينية متكاملاً مع الخدمات الأخرى المساعدة لفعالية التمويل في مجالات الإرشاد ، الوقاية ، التعاون، التخزين والإشراف ، ويؤدي البنك

هـذا العمـل مـن خـلال فروعـه المنتـشرة في كل أنحـاء السـودان والتـي تربـو عـلى المائـة فـرع وتتكامـل فيهـا جميـع الخدمـات . يقـوم البنـك الزراعـي بتقديـم خدماتـه الائتمانيـة في إطـار صغـار المنتجـين إلى شريحتـين يمكـن تصنيفهـما كالآتي :

4-8-1 صغار المنتجين بالقطاع التقليدي :

ويمكن تعريف هذه الشريحة بعدد من الصفات :

1. الصغر النسبي للمساحة الزراعية .
2. تدني مستوى الدخل واعتماده الأساسي على الدخل المتولد من النشاط الزراعي.
3. بدائيـة الطـرق والأسـاليب الزراعيـة والاعتـماد الأسـاسي عـلى العمالـة البشريـة والحيوانيـة وضعـف اسـتعمال المدخـلات الحديثـة المتطـورة كالتقـاوي المحسـنة والأسـمدة الكيمياويـة والمبيـدات .
4. سياسة الزراعة التقليدية في التركيب المحصولي .
5. ضعـف القـدرة التمويليـة الذاتيـة والافتقـار بصفـة عامـة إلى مصـادر التمويـل المناسـبة وضعـف التمويـل المؤسـسي .
6. ضعف استقرار الأوضاع الإنتاجية وارتفاع معدلات المخاطر .

يمتـد القطـاع التقليـيـدي الـذي يغطيـه البنـك الزراعـي بفروعـه المنتـشرة ليشـمل ولايـات دارفـور ، كردفـان ، وجنـوب النيـل الأزرق . كـما تشـمل الأنشـطة الممولـة في هـذا القطـاع زراعـة المحاصيل والتـي تتمثـل في الفـول السـوداني ، القطـن ، الـذرة والكركـدي والإنتـاج الحيـواني يتمثـل في تربيـة الدواجن البياضـة ، الماعـز الهجـين ونمـوذج بقرتـين داخـل المشـاريع المرويـة في إطـار سياسـة إدخـال الحيـوان في الـدورة الزراعيـة وخدمـات غـير مبـاشرة مثـل حفـر الآبـار للإنسـان والحيـوان وهـي بدورهـا تسـاعد في اسـتقرار صغـار المزارعـين . تسـتخدم كل الصيـغ المجـازة مـن قبـل الرقابـة الشرعيـة (سـلم/مرابحة) عنـد مرحلـة الزراعـة والحصـاد ، وتسـتخدم صيغـة المشـاركة عنـد التسـويق كـما تـم اسـتخدامه المقـاول لمنشـط حفـر الآبـار وفي هـذا النـوع مـن التمويـل لا بـد مـن مسـاهمة المسـتفيد بهامـش جديـة تصـل نسـبته 30 % .

شريحة المرأة الريفية والأسر المنتجة :

أنشـأ البنـك الزراعـي قطـاع مسـتقل لتنميـة المـرأة الريفيـة والأسر المنتجـة في نوفمـبر 1992م لتحقيـق التوسـع المنشـود في تمويـل هـذه الشريحـة خاصـة وأن البنـك الزراعـي قـد انتـشر بفروعـه الزراعيـة والمصرفيـة في كل ولايـات السـودان ، وقـد هدفـت هـذه الإدارة مـع الإدارات الأخـرى في إطـار السياسـات العامـة للبنـك الزراعـي لتحقيـق الآتي [(12)] :

1. يـل أنشـطة الإنتـاج الحيـواني في مجـال التربيـة والتسـمين إسـهاماً في تلبيـة احتياجـات الأمـن الغـذائي مـن اللحـوم والبيـض والألبـان ومسـتخرجاتها عـبر نمـاذج تمويـل صغـير يلائـم الأسر المنتجـة .
2. يـل الأنشـطة الإنتاجيـة والخدميـة المـدرة للدخـل في مجـال الصناعـات الصغـيرة ومصائـد

الأسماك والأعمال الحرفية لتوزيع الدخل والتنمية الريفية وذلك فإفراد حيز تمويلي مناسب .

3. ستقطاب المدخرات الريفية لجمهرة النساء وأفراد الأسر للمساعدة في توسيع قاعدة التمويل .
4. استيراد مدخلات زراعية إضافة إلى توفير بعضها من الأسواق المحلية .[13]
5. العمل على توعية المرأة وأسرتها وإشراكها في عملية اتخاذ القرار من خلال مشاركتها الفعالة في الجمعيات التعاونية واتحادات المزارعين .
6. تسخير الطاقات المعطلة بين أفراد الأسرة وتقليل الاعتماد على فرد واحد داخل الأسرة .
7. تقليل تكلفة الإنتاج باستعمال المواد المحلية .

تتمثل شروط منح التمويل في توفير الخبرة والمعرفة للنشاط المطلو ، إعفاء الأسرة من هامش الجدية ، قبول ضمان الاتحادات والمنظمات ، قبول ضمان الصناديق الاجتماعية (الزكاة ... وغيرها) [14]، عدم إلزام الأسرة المستفيدة بتقديم المستفيدة بتقديم شهادة خلو طرف من الزكاة والضرائب والاكتفاء بشهادة سكن من اللجنة الشعبية وذلك لضمان استقرار الأسرة واسترداد مبلغ التمويل ، فتح حساب جاري للعميل بالفرع المعنى لتنمية الوعي بالمعاملات البنكية ، توقيع عقد ، يقوم البنك بإعداد الدراسات والنماذج التمويلية لمختلف أنشطة الأسر المنتجة تسهيلاً للمستفيدين وتوفيراً لوقتهم وجهدهم ويتم التمويل وفق الصيغ الإسلامية .[15]

إن الأنشطة الممولة لشريحة المرأة الريفية والأسر المنتجة :

إن اختيار الأنشطة لهذه الشريحة تحكمها عدة محددات أهمها :

1. توافر الجدوى الفنية والاقتصادية والتي تعطي تكاليف التمويل ونسب متفاوتة من العائد حسب نوع النشاط والظروف الجيدة المتوفرة للنشاط (التسويق ، المقدرة الإدارية ... الخ) .
2. إن أفضل من يتخذ القرارات المتعلقة بالمستفيد هو المستفيد نفسه بإدراكه لإمكانياته وخبرته ورغبته وظروفه .
3. توافر المقومات الاقتصادية – الخبرات – والظروف الاجتماعية ولذلك فإن نوع النشاط الذي يصلح لولاية معينة ليس بالضرورة أن يكون صالحاً لولاية أخرى . وتشمل هذه الأنشطة التمويل في مجالات التربية والتسمين والألبان ، التمويل في مجال الإنتاج الزراعي النباتي ، التمويل في مجال التصنيع الغذائي والتمويل في مجالات أخرى متنوعة، مشغال ، حرفيين ، مهنيين ، أعمال يدوية ... الخ .

وقد نفذت فروع البنك بحد أدنى 10 % خلال الفترة 1993م-1994م وقد بلغ حجم تمويل البنك الزراعي لنفس الفترة حوالي 500 مليون جنيه استفادت منه حوالي 1300 أسرة وقد تصاعد حجم التمويل للمواسم التالية ((16)) .

الخاتمة:

يمكن القول بأن من افضل المشروعات التي ينجح فيها برامج التمويل الاصغر في السودان في المشروعات الزراعية وذلك لاعتبار حجم المساحة الصالحة للزراعة في السودان والتنوع المناخي الذى يسمح بالتنوع في المحاصيل الزراعية المختلفة بالإضافة إلى الزراعة الحيوانية والسمكية التى تقوم بجانب المشروعات الزراعية الأخرى ولذلك لابد من توسيع مظلة التمويل الاصغر لتشمل كافة البنوك التجارية والحكومية لتمويل صغار المزارعين والمجموعات الزراعية الصغيرة وذلك بما يعود به من البلد من تنمية اقتصادياً وعايدات مادية ضخمة .

النتائج:

توصلت الورقة الى مجموعة من النتائج من اهمها :

1. يقوم البنك الزراعي بدور ايجابي بعملية التمويل الاصغر .
2. حقق صغار المنتجين نجاحاً محدوداً في المشروعات التى قام البنك الزراعي بتمويلها .
3. تعتبر الاجراءات التى يضعها البنك الزارعي لمنح التمويل بسيطة ومختصرة لكافة المستوفين للشروط .

التوصيات

خرجت الوقة بمجموعة من التوصيات من اهمها :

1. على ادارة البنك رفع حجم تمويل صغار المنتجين وذلك للمساهمة في مواكبة التغيرات الاقتصادية .
2. على ادارة البنك وضع التمويل الزراعي في الاولوية القصوى على كافة اشكال التمويل .
3. على المنتجين الزراعين السعى للحصول على اكبر قدر ممكن من التمويل لزيادة انتاجهم الزراعي .

الهوامش:

(1) أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية)، الدار الجامعية، 2003-2004م ، ص124.

(2) أحمد على عبد، المرابحة أصولها واحكامها وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية ، ص 17.

(3) أزهار عبد الرسول العجب، دور البنك الزراعي في تمويل صغار المنتجين والأسر المنتجة، 1998م، ص77 .

(4) حسين محمد سمان ود. موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2009م ، ص 98.

(5) 5 ()- خضير كاظم محمود وموسى سلامة اللوزي، مبادئ إدارة الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008م ، ص32.

(6) الرؤية الإستراتيجية لتنمية التمويل الأصغر – بنك السودان المركزي 2006 ، ص 231 .

(7) سليمان أحمد اللوزي ود. مهدي حسن زوليف ومدحت إبراهيم الطراونة، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997م ، ص 63.

(8) الكندي يوسف محمد عثمان ، المصدر السابق ، ص24 .

(9) صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، 1998م ، ص

(10) أزهار عبد الرسول العجب ، دور البنك الزراعي في تمويل صغار المنتجين والأسر المنتجة ، الخرطوم ، 1998م ، ص33 .

(11) غسان فلاح المطارنة ومؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، 2009م ، ص 86.

(12) المصدر السابق .

(13) إسماعيل «أثر التمويل من طريق الديون على إخلال هيكل التمويل في شركات الأعمال، «مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ع 31، 198 ، ص 94.

(14) غسان فلاح المطارنة ومؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، 2009م ، ص 77.

(15) محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية (النشأة – التمويل – التطوير)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009م ، ص9.

(16) إدارة التمويل الأًصغر ، البنك الزراعي ، ص12 .

المصادر والمراجع :

(1) الكندي يوسف محمد عثمان .

(2) أزهار عبد الرسول العجب ، دور البنك الزراعي في تمويل صغار المنتجين والأسر المنتجة ، الخرطوم ، 1998م .

(3) إدارة التمويل الأصغر بالبنك الزراعي .

(4) أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية)، الدار الجامعية، 2003-2004م.

(5) أحمد على عبد، المرابحة أصولها واحكامها وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية.

(6) أزهار عبد الرسول العجب، دور البنك الزراعي في تمويل صغار المنتجين والأسر المنتجة، 1998م.

(7) حسين محمد سمان ود. موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2009م.

(8) خضير كاظم محمود وموسى سلامة اللوزي، مبادئ إدارة الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008م .

(9) الرؤية الإستراتيجية لتنمية التمويل الأصغر – بنك السودان المركزي 2006 .

(10) سليمان أحمد اللوزي ود. مهدي حسن زوليف ومدحت إبراهيم الطراونة، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997م .

(11) صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، 1998م .

(12) عبد القادر الرواس ود سعد عبد لله ، التمويل الزراعي والحد من ظاهرة الجوع.

(13) غسان فلاح المطارنة ومؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، 2009م .

(14) إسماعيل «أثر التمويل من طريق الديون على إخلال هيكل التمويل في شركات الأعمال، «مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ع 31، 1984م .

(15) محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي (شركات وأسواق مالية)، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، 2009م .

(16) محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية (النشأة – التمويل – التطوير)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009م.